مـــدى الـكـرمـل
المركز العربي للدراسات الإجتماعية التطبيقية

برنامج دراسات إسرائيل

مسجد بئر السبع (تصوير: أيوب أبو مديغم)

ملفّات مدى

مخطط براڤر | ملف رقم 1، 2013
المحرران: إمطانس شحادة ونديم روحانا.

مقتطفات من تاريخ عرب النقب وقضاء بئر السبع...

منصور النّصاصرة

مقتطفات من تاريخ عرب النقب وقضاء بئر السبع...

منصور النّصاصرة [1]

تاريخٌ يأبى النسيان

وقعت فلسطين تحت سيطرة الدولة العثمانيّة، شأنها في هذا كشأن معظم الأقطار العربيّة في الشرق الأوسط منذ عام 1519 حتّى احتلّها المستعمر البريطانيّ عام 1917. ففي القرن التاسع عشر وما قبله، كان جنوب فلسطين يُعْرف ببلاد غزّة، وكان يديره بصورة مباشرة متصرّفُ القدس. ذكر مصطفى الدبّاغ في موسوعته «بلادنا فلسطين» أنّ مساحة قضاء بئر السبع كانت تقدَّر بـِ 12,577,000 دونم،[2] حيث امتدّت مساحته من الفالوجة شمالاً وغزّة غربًا والخليل شرقًا إلى أمّ رشراش (إيلات حاليًّا) على خليج العقبة جنوبًا، اي ما يُقدر بنصف مساحة فلسطين التاريخيّة.

ذكر قائم مقام بئر السبع في فترة الانتداب البريطانيّ، عارف العارف، أنّه قطنت على أرض قضاء بئر السبع والنقب التاريخيّ منذ عقود عديدة 95 عشيرة بدويّة مقسّمة إلى 7 قبائل وهي: الترابين؛ التياها؛ الجبارات؛ العزازمة؛ الحناجرة؛ السعيدين؛ الأحوات. غالبيّة هذه القبائل -وخاصّة الترابين والتياها والجبارات والحناجرة- كانت تسكن وتمكث في الجزء الشماليّ والغربيّ من قضاء بئر السبع، وتربطها علاقة تاريخيّة بقبائل سيناء وشرق الأردنّ.[3] وكانت غالبيّة القبائل البدويّة الفلسطينيّة المقيمة في بئر السبع تعيش أنماط حياةِ شبهِ رُحَّل، وتملك أراضيَ ومراعيَ عُرفت حدودها بين قاطني وسكّان هذه المنطقة على نحوٍ واضح. أحد الأدلّة الأرشيفيّة القاطعة على انتشار القبائل البدويّة الفلسطينيّة في الجنوب الفلسطينيّ منذ زمن بعيد يعود إلى القرن الثامن عشر، حين أرسل الإنجليز بعثة إلى فلسطين تحت اسم «صندوق استكشاف فلسطين» بغية جمع الموادّ عن تاريخ وجغرافيّة فلسطين لأهداف كولونياليّة بحتة. بعد عمل دام سنوات عديدة، أصدرت البعثة 26 خريطة مفصّلة لفلسطين، من ضمنها خريطة لبئر السبع والنقب تُبيّن أسماء القبائل البدويّة وأماكن انتشارها بالتفصيل في عام 1881.[4] هذا دليل واحد فقط على أنّ وجود القبائل

1. **د. منصور النّصاصرة**، محاضر لموضوع سياسات الشرق الأوسط والعلاقات الدوليّة بجامعة إكستر البريطانيّة، وباحث في مركز الدراسات البريطانيّة في القدس.
2. الدبّاغ، مصطفى (1965). **بلادنا فلسطين** (المجلّد الثاني). بيروت، دار الطليعة.
3. العارف، عارف (1999). **تاريخ بير السبع وقبائلها**. مكتبة مدبولي.
4. الأرشيف الشخصيّ للورد أكسفورد -جوليان أسكويتث-، جنوب غرب بريطانيا.

البدويّة في الجنوب الفلسطينيّ هي حقيقة تاريخيّة غير قابلة للنقاش. أمّا المصادر الشفويّة التي تناقلها العرب البدو سكّان المنطقة، فتؤكّد أنّ تاريخ العشائر البدويّة في جنوب فلسطين يعود إلى القرن الخامس الميلاديّ.

إبّان نهاية الحكم العثمانيّ لجنوب فلسطين، في العام 1914، قُدِّر تعداد القبائل البدويّة الفلسطينيّة بـِ 55 ألف نسمة.[5] وفي العام 1922، إبّان بداية الانتداب البريطانيّ لفلسطين قَدّرت وثائق أرشيفيّة بريطانيّة تعدادَ سكّان النقب من العرب البدو بـِ 71,115 نسمة، وبلغ هذا التعداد أكثر من 90,000 نسمة قُبَيْل عام 1948.

كانت أهمّيّة النقب وبئر السبع إستراتيجيّة وتاريخيّة، نظرًا لموقعه الهامّ. فعلى سبيل المثال، ذكر حاكم سيناء البريطانيّ، الماجير جارفيس، في عام 1930، أنّ القبائل العربيّة البدويّة في جنوب فلسطين قطنت في أحد أهمّ الأماكن الإستراتيجيّة في الشرق الأوسط، حيث ذُكر مدى أهمّيّة مكانة النقب في الفترات التاريخيّة المتعاقبة. يؤكّد جارفيس أنّ النقب كان أحد أهمّ الطرق التجاريّة في الشرق الأوسط، وذلك أنّه يحدّ البحر الأحمر ومصر وسوريا. فبئر السبع، المدينة التاريخيّة العريقة، تقع عند ملتقى عدّة طرق تجاريّة منها طريق العقبة–غزّة، وطريق الخليل–العقبة. هذا بالاضافة الى ان تاريخُ النقب وبئر السبع الحافل والعريق يضمّ أماكن أثريّة وتاريخيّة عديدة، منها: الخلصة؛ الرحيبة؛ مشاش الملح؛ تل الحسي؛ عصلوج؛ عوجا الحفير؛ سبيطة؛ عبدة؛ كرنب.[6] وقد برزت ايضا أهمّيّة النقب الإستراتيجيّة أثناء مناقشات قرار تقسيم فلسطين عام 1947 وقبلها في قرار لجنة بيل عام 1937.

أمّا بعد عام 1948 وقيام دولة إسرائيل، فتشير الإحصائيّات أنّه قد نزح وهُجّر معظم البدو الفلسطينيّين الذين قطنوا قضاء بئر السبع ولم يتبقَّ منهم إلاّ نسبة لم تتعدَّ الـ 10%، أي ما لا يتعدّى الـ 13,000 نسمة من أصل 90,000 في أواخر فترة الانتداب.[7] بقي أغلبيّة بدو النقب تحت حكم عسكريّ صارم بجميع أشكاله حتّى حرب عام 1966، ومن ثَمّ بدأت حقبة الاستيطان القسريّ والقرى التي أُسّست في أواخر ستّينيّات القرن العشرين.

بئر السبع في الحقبة العثمانيّة: سياسات ونزاعات مع إسطنبول

في الفترة العثمانيّة قُسِمت فلسطين إلى عدّةِ ولاياتٍ وسناجق. ذكرت وثائق عثمانيّة أنّ منطقة جنوب فلسطين لم تحظَ باهتمامٍ كبيرٍ من السلطة المركزيّة في إسطنبول، إلاّ بعد أن أُعلِن عن إعادة بناء بئر السبع الحديثة

5. H, V, Muhsam. (1966). **Beduin of the Negev**. Jerusalem: Jerusalem Academic Press Ltd, pp. 9-24.
العارف، عارف (1999). **تاريخ بير السبع وقبائلها**. مكتبة مدبولي.
6. مركز المحفوظات البريطانيّ–لندن PRO, FO 371/61868
7. فلاح، غازي (1989). **الفلسطينيّون المنسيّون: عرب النقب 1986–1906**. الطيبة، مركز إحياء التراث العربيّ.

عام 1901. وبهذه الخطوة أصبحت مدينة بئر السبع المركزَ الإداريّ الجديد للقبائل البدويّة في المنطقة، وذلك بعد أن جرى فصلها عن غزّة.[8] هذا ما أكّدته أيضًا الباحثة التركيّة ياسمين أفتشي بعد أن اطّلعت على وثائق باللغة العثمانيّة في أرشيفات إسطنبول التي تدلّ على ازدياد أهمّيّة جنوب فلسطين الإستراتيجيّة بعد إعادة بناء بئر السبع.[9] يبدو أنّ اهتمام الأتراك ببئر السبع كان له دوافع سياسيّة وإستراتيجيّة مختلفة أهمّها تعزيز الوجود التركيّ في جنوب فلسطين ومحاولة السيطرة على القبائل البدويّة، التي لم تُعِر الحكمَ المركزيّ في إسطنبول أيّ اهتمام (انظر الصورة المرافقة: سرايا بئر السبع ومبنى الحكومة التركيّة الذي بُنِيَ عام 1901 في بئر السبع)[10].

نهج الأتراك سياسة مشابهة لتلك التي اتّبعوها في شرق الأردن وسيناء المأهولة بالقبائل البدويّة من أجل بسط سيطرتهم على البدو، دون نجاحٍ يُذكر. فقد قاموا ببناء محطّات شرطة-جندرمة مختلفة في الصحراء، مثلما كان الحال بعد بناء محطّة شرطة وادي مليح في الجهير عام 1894، التي بناها رستم باشا (شرق أوفكيم اليوم). لكن يبدو أنّ تلك السياسة لم تُبْدِ نجاحًا كبيرًا لبسط السيطرة على القبائل المهيمنة

8. الأرشيف القوميّ البريطانيّ- لندن PRO, FO 371/61868
9. Yasemin, Avci. (2009). "The Application of Tanzimat in the Desert: the Bedouins and the Creation of a New Town in Southern Palestine (1860-1914)". *Middle Eastern Studies* 45.
10. مركز المحفوظات البريطانيّ- لندن PRO, FO 195/2106

على الصحراء. هذا دليل على أنّ القبائل العربيّة البدويّة في جنوب فلسطين قد تصدّت لأيّ خطر خارجيّ ومن أيّ محاولة للسيطرة عليها بالقوّة. ويروي الكاتب الإسرائيليّ ماعوز أنّ البدو تصدَّوْا كذلك لجيوش محمّد علي باشا وابنه، وليس فقط للعثمانيّين أصحاب السلطة والنفوذ آنذاك. فقد أرسل محمّد علي باشا وابنه إبراهيم حملة عسكريّة إلى النقب عام 1831 بغية توسيع نفوذ دولتهم المصريّة في هذه المنطقة، ممّا أدّى إلى ثورة بعض القبائل البدويّة السبعاويّة ضدّهم وضدّ أيّ محاولة للسيطرة على النقب. هكذا نرى أنّ القبائل البدويّة في النقب وشرق الأردنّ تمرّدت مرارًا ضدّ أيّ تدخل خارجيّ في شؤونها، وهو ما أرغم محمد علي باشا على المغادرة والعودة بجيشه إلى مصر، بعد أن فشل في السيطرة على القبائل هناك.[11]

أصبحت سيطرة العثمانيّين شبه فعليّة على القبائل فقط بعد إعادة بناء بئر السبع عام 1900، حين قامت الحكومة العثمانيّة شراء 2,000 دونم من عشيرة العزازمة وزعيمها حسن الملطعة.[12] وقد بنى وخَطّط مدينةَ بئر السبع معماريّون أجانب وعرب فلسطينيّون كان أبرزهم سعيد أفندي النشاشيبي وراغب أفندي النشاشيبي. ذكر عارف أبو ربيعة أنّه بعد وضع حجر الأساس للمدينة، كانت المرحلة الأولى من البناء بإنشاء مباني الحكومة (السرايا) التي ضمّت في البداية مدرستين لأبناء البدو، ومحكمةَ العشائر، ومحكمةً شرعيّة، وبريدًا، ومكتب القائم مقام، ومركزًا للشرطة، ومكاتبَ عمال البلدية[13]. أمّا في المرحلة الثانية بين الأعوام 1904-1906، فقد بُني مسجد بئر السبع الكبير بتبرّعاتٍ سخيّة من أبناء العشائر. وأتى آصف بيك الدمشقيّ (قائم مقام بئر السبع في الأعوام 1904-1906) بحجارة لمئذنة المسجد من خربة الخلصة. ومن ثَمّ شُيّدت مدرسة ذات طبقتين للطلاّب البدو. وفي فترة آصف بيك الدمشقيّ، أَرسَلَ بعض البدو أبناءهم لتلقّي الدراسة في مدرسة العشائر في إسطنبول، وقد بُنيت في ما بعد مدرسةٌ زراعيّة تخدم ثلاثين من أبناء البدو. أضف إلى هذا بناء السوق البدويّ، والمطحنة، ومحالّ تجاريّة عديدة لتشجيع البدو للاستفادة من خدمات المدينة والحكومة (انظر تخطيط مدينة بئر السبع في تلك الفترة).[14]

11. Moshe, Ma'oz. (ed). (1968). **Ottoman Reform in Syria and Palestine 1840-1861: The Impact of the Tanzimat on Politics and Society**. Oxford: Clarendon Press.
12. عمليّة الشراء تلك تشير إلى وجود ملْكيّة لقبائل العزازمة على هذه المنطقة. وهذا ما أكّده أيضًا اللورد أكسفورد (جوليان أسكويتث)، حاكم قضاء بئر السبع عام 1943، حين قال في مقابلة شخصيّة إنّ أرض مدينة بئر السبع كانت ملكًا للعزازمة. (مقابلة مع اللورد أكسفورد، حاكم بئر السبع عام 1943، بريطانيا 2009).
13. Aref, Abu Rabia. (2001), **A Bedouin Century: Education and Development among the Negev Tribes in the Twentieth Century**, New York and Oxford: Berghahn Books.
14. مركز المحفوظات البريطانيّ- لندن PRO, WO 303/496

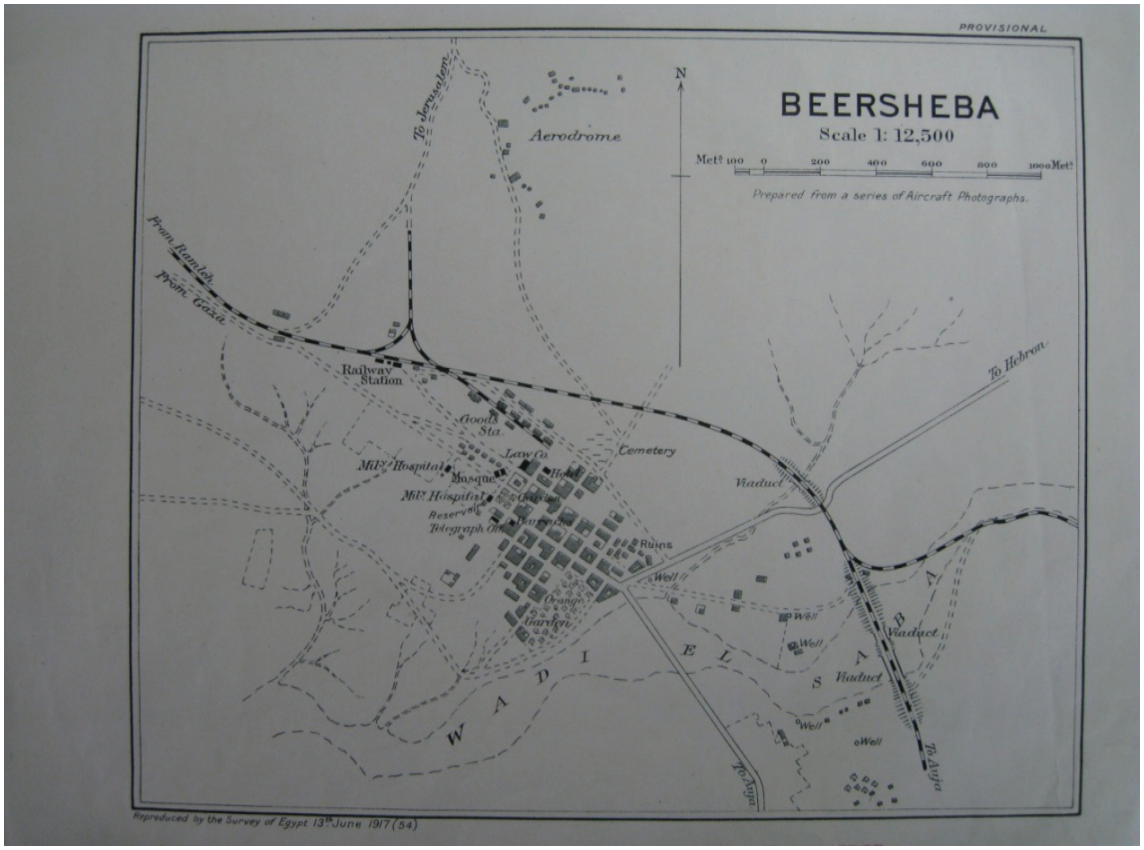

في عام 1915، إبّان الحرب العالميّة الأولى، بنى الأتراك مع حلفائهم الألمان سككًا حديديّة تربطهم ببئر السبع والعوجا لمحاولة احتلال مصر. وقد وصل أوّل قطار إلى بئر السبع في نهاية أكتوبر عام 1915، يتقدّمه جمال باشا. وقد جرى لاحقًا إتمام سكك القطار لتصل إلى سيناء وغزّة.[15] وبلغ عدد سكّان مدينة بئر السبع ما يربو على 1000 نسمة في عام 1914، وتجاوز عدد بيوتها الـ 200 وما يُقارب الـ 50 من الأماكن التجاريّة.[16] يضاف إلى هذا أنّ البدو قاموا بدور إداريّ مهمّ في بئر السبع، كإدارة محكمة العشائر، وإشغال وظائف مركزيّة في بئر السبع. يُذْكَر أنّ للشيخ حمّاد الصوفيّ دورًا مهمًّا في إدارة بلديّة بئر السبع بعد أن انتُخِب رئيسًا لها عام 1913، كما أنّه حصل على لقب «باشا» من الحكومة العثمانيّة لدوره البارز في جنوب فلسطين.[17]

15. Mansour, Nasasra. (2011). "The Southern Palestine Bedouin Tribes and British Mandate Relations, 1917-48: Resistance to Colonialism". *The Arab World Geographer,* 14, (4): 305-35.
16. Yasemin, Avci. (2009). "The Application of Tanzimat in the Desert: the Bedouins and the Creation of a New Town in Southern Palestine (1860-1914)". *Middle Eastern Studies,* 45. pp. 977.
17. مستندات الأرشيف القوميّ البريطانيّ، لندن. PRO, FO 195/2452/1153

أنماط حكم كولونياليّة: حقبة الانتداب البريطانيّ في جنوب فلسطين

يبدو أنّ أحد مطامع الإنجليز إبّان الحرب العالميّة الأولى كان احتلال معقل الأتراك العسكريّ الواقع في بئر السبع والذي كان الحصنَ الحصين لجيشهم في جنوب فلسطين. لذا، سرعان ما لجأت أنظارهم وأطماعهم إلى تلك المدينة، ابتغاءَ ضرب مركز الأتراك العسكريّ والإداريّ هناك. فقد تولّى الحملةَ العسكريّة لاحتلال فلسطين الجنرالُ إدموند أللنبي الذي ما زالت ذكراه تعيش في الذاكرة العربيّة والفلسطينيّة بصورة عامّة، وفي ذكريات مدينة بئر السبع بصورة خاصّة. ولم تكن حملة الجنرال أللنبي لاحتلال جنوب فلسطين سهلة المنال، بل واجه هو وجيشه صعوبات جمّة في سبيل كسر شوكة الأتراك وإخضاعهم عسكريًّا.

بدأت ضربات الإنجليز ُتوَجَّه إلى الجيوش العثمانيّة المتركّزة في الجنوب، واستطاعوا بدايةً احتلالَ رفح، لكنّهم توقّفوا على أبواب غزّة. حينذاك، عُيّن الجنرال إدموند أللنبي للإشراف على الجيوش البريطانيّة من أجل محاولة احتلال غزّة ومن ثَمّ بئر السبع. إلاّ انّ الأتراك تمكّنوا من صدّ ضربات الإنجليز الموجَّهة إلى غزّة في ربيع العام 1917، وبذلك فشل الإنجليز في احتلالها في المرّتين الأولى والثانية بعد وقوع الكثير من القتلى في صفوف الجيش العثمانيّ والبريطانيّ.[18] لم تكن مهمّة المستعمر الإنجليزيّ سهلةً رغم كلّ الخطط والتحضيرات. فقد خاض الإنجليز وحلفاؤهم معارك عسيرة لإسقاط غزّة، وفشلوا في ذلك في المحاولتين الأوليَيْن (في بداية العام 1917)، وذلك إثر تصدّي الأتراك لهم ببسالة وقدرة عسكريّة صلبة. فقد خسر الإنجليز وحلفاؤهم في معركة غزّة الأولى أربعة آلاف (4000) جنديّ. وفي المعركة الثانية الّتي كانت أعنف، سقط سبعة آلاف (7000) من الجنود الإنجليز وحلفائهم. ورغم هذه الخسائر الفادحة، نجحوا في إحراز بعض التقدّم في خطّ بئر السبع- الشريعة. وتذكر قُصاصةٌ صحفيّة وُجدت بين «أوراق أللنبي في أرشيف جامعة كينكز كوليج- لندن»، تقول إنّ أللنبي اعترف بقسوة المقاومة التركيّة ضدّ الإنجليز وحلفائهم أثناء محاصرة غزّة وبئر السبع وفي مواقع أخرى في فلسطين. ولم يستطع الإنجليز بقيادة الجنرال أللنبي احتلال غزّة إلاّ بعد المحاولة الثالثة، وذلك بعد أن ذاقوا مرارة الهزيمة في المعركتين الأولى والثانية.[19]

بعد سقوط غزّة، كانت الطريق إلى بئر السبع قصيرة، حيث سقطت في أيدي جنرالات أللنبي بعد فترة وجيزة. وتَذْكر يوميّات أللنبي أنّ الجنرال جون شيه (الذي كان تحت قيادته) هو الذي تولّى احتلال الشريعة ومدينة بئر السبع، حين حاصرها واحتلّها في مساء الـ 31 من تشرين الأوّل عام 1917.[20] وبعد سقوط الجزء الجنوبيّ من فلسطين، أكمل الإنجليز مشوارهم حتّى سقطت زهرة المدائن «القدس» في أيدي جيوشهم في مساء التاسع من كانون الأوّل عام 1917، حين دخلها أللنبي سيرًا على الأقدام من باب يافا.

18. أوراق الأرشيف العسكريّ في جامعة كينجز كوليج- لندن GB99, KCLMA Allenby 4/3.
19. يوميّات الجنرال أللنبي، الأرشيف العسكريّ في كينجز كوليج- لندن GB99, KCLMA Allenby.
20. McKernan, L. (1993). "The supreme moment of the war: General Allenby's entry into Jerusalem". *Historical Journal of Film, Radio and Television* 13(2):169–80.

فتحَ سقوط بئر السبع تحت الانتداب الإنجليزيّ صفحةً جديدة في تاريخ النقب؛ فقد حافظت بئر السبع على مكانتها كمقرّ إداريّ وعسكريّ مهمّ، وكعاصمة للقضاء الجنوبيّ لعّامة عرب النقب.

بعد نجاح الإنجليز في السيطرة على أنحاء فلسطين كافّة، قسموها إلى ألوية، وقُسمت الألوية إلى 16 قضاء، وهكذا أصبحت بلاد غزّة تُعْرَف باللواء الجنوبيّ وقُسِمت إلى قضاءَيْن: قضاء غزّة (ويشمل القرى الساحليّة الجنوبيّة)، وقضاء بئر السبع (ويمتدّ من الفالوجة شمالاً وغزّة غربًا والخليل شرقًا إلى أمّ رشراش [إيلات] على خليج العقبة جنوبًا).[21]

ذكرت تقارير من الأرشيفات البريطانيّة الصعوبات التي واجهت الإنجليز فور السيطرة على النقب وبئر السبع في إرغام القبائل وإخضاع أبنائها لسيادتهم. فالبدويُّ كان سيّد الصحراء الحقيقيّ، لا المستعمِرُ القادمُ من الغرب المشبع بأهداف ومطامع عسكريّة واقتصاديّة. لقد انتهج الإنجليز سياسةً مغايرةً تجاه عرب النقب عمّن سبقهم من الأتراك الذين فشلوا في بسط السيطرة على أهل الصحراء، ولجأ الإنجليز إلى سياسة جديدة ترمي إلى حكمهم بصورة غير مباشرة، وذلك عبْر تقوية مركز مشايخ القبائل ودمج البدو في أنظمة الدولة المختلفة، مثل تولّيهم مناصب مرموقة في إدارة بلديّة بئر السبع. على سبيل المثال، بعض مشايخ البدو أصبحوا رؤساء أو نوّابًا في بلديّة بئر السبع باعتراف كامل من سلطات الانتداب البريطانيّ، مثل الحاجّ علي العطاونة، والشيخ فريح أبو مدين، وحسين أبو كفّ، وشفيق مصطفى، والشيخ سلامة ابن سعيد. ويُذكر أنّ تاج الدين شعث (وهو من أصول غزّيّة) ترأّس بلديّة بئر السبع لعشرات السنوات حتّى عام 1947.[22] (انظر الصورة المرفقة لعدد من مشايخ البدو اثناء اجتماعهم في بئر السبع عام 1943) .

21. أبو ستّة, سلمان (2008). مجلّة الدراسات الفلسطينيّة، حزيران (73).
22. Bell, G. (1983). **Shadows on the sand: The memoirs of Sir Gawain Bell**. London: Hurst; Abu Rabia, A. (2001) **A Bedouin century: Education and development among the Negev tribes in the twentieth century**. New York Berghahn Books.

من اليسار: الشيخ حرب أبو رقيق؛ الشيخ عبد ربّه أبو حسين؛ الشيخ حسن العطاونة؛ الحاجّ تاج الدين شعت (رئيس بلديّة بئر السبع آنذاك)؛ الشيخ إبراهيم العقبي؛ الشيخ موسى أبو رشيد.[23]

وقد انخرط الكثير من عرب النقب في الشرطة الفلسطينية، الهَجّانة (راكبي الإبل في الشرطة البدويّة)، لأداء مهامّ عديدة، منها إرساء دعائم الأمن والاستقرار وتأمين مناطق حدوديّة ومراكز الحكم في بئر السبع. لذا، نجد أنّه حتّى نهاية الأربعينيّات خدم 88 رجل بوليس ,شرطة-هجّانة من عرب النقب، تمركزوا في مراكز شرطة عديدة انتشرت في انحاء قضاء بئر السبع كافّة، مثل أم الرشراش؛كرنب؛عسلوج؛ وادي سبالة؛وادي غم ر؛العمارة؛الجمامة؛القسيمة؛الخلصة؛عين حصب؛عين غديان؛ تلّ الملح؛ رأس زويرة وغيرها. [24]هذا دليل آخر على انخراط أبناء القبائل في تأمين وإدارة قضاء بئر السبع تحت إشراف بريطانيّ انتدابيّ.

اعتراف الإنجليز بمحكمة العشائرِ كمرجع قضائيّ لعرب النقب.

إحدى أهمّ السياسات التي اتّبعها الإنجليز تجاه عرب النقب وبئر السبع هي عدم التدخّل المباشر في شؤونهم الداخليّة. لذا، بمساعدة مشايخ النقب استطاع الإنجليز إرساء دعائم محكمة العشائر وتعيين قضاة من النقب لفضّ الخلافات العشائريّة. بمساعدة قائم مقام بئر السبع «عارف العارف»، والحكّام

23. نقلت الصورة على يد كاتب هذه المقالة من الألبوم الشخّصي لجوليان أسكويتث- اللورد أكسفورد- جنوب غرب بريطانيا، 2011.
24. Horne, E.B.E.M, (1982). **A Job Well Done (Being a History of the Palestine Police Force 1920-1948).** Essex: Palestine Police Old Comrades Benevolent Association; Aref, Abu-Rabia. (2001).

الإنجليز، خُوِّلت محكمة العشائر بالبتّ في قضايا الدم وملْكيّة الأرض على نحوٍ رسميّ. فقد كانت هذه المحكمة بمثابة السلطة القضائيّة الرسميّة التي تبتّ في الصراعات الداخليّة والمشاكل اليوميّة لعرب النقب. وقد ذكر اللورد أُكسفورد أثناء اللقاء الذي أجريته معه في إنجلترا أنّ الإنجليز لم يتدخّلوا في حلّ مشاكل اهل النقب الداخليّة، بل قاموا بتقوية أركان مَحكمة العشائر، وجعلوها أهمّ مرجع قضائيّ لحلِّ مشاكلهم، مثل قضايا الدم والأرض وغيرها. ويذكرُ اللورد أُكسفورد أنّه قام بتعيين ثمانية قضاة من مشايخ البدو بعد أن تعرّف عليهم تعرّفًا شخصيًّا وأثبتوا جدارتهم بمعرفة قوانين القبائل، ولم يشترطْ عليهم أن يُجيدوا الكتابة والقراءة، إلاّ أنّ بعضهم كانوا يجيدونهما لكونهم درسوا في مدرسة العشائر في إسطنبول.[25]

لم يكتفِ الإنجليز بإرساء دعائم محكمة العشائر في بئر السبع، وإنّما قاموا بتقوية العلاقات القضائيّة بصورة رسميّة مع بدو سيناء وشرق الأردنّ. وكانت إحدى أهمّ السياسات التي اتَّبعها الإنجليز في تلكَ الفترة هي إجراء لقاءات ومؤتمرات لمشايخ فلسطين مع مشايخ وقضاة شرق الأردنّ وسيناء، عُقِدت غالبًا في عمّان أو في بئر السبع، وذلك من أجلِ البتِّ في شؤون البدو عبر الحدود. وساهم كون شرقيّ الأردن ومصر واقعتين تحت استعمار الإنجليز في تنفيذ هذه اللقاءات عبر الحدود.[26] قام بتمثيل قبائل بئر السبع في هذه اللقاءات كلٌّ من القائم مقام عارف العارف، ومعه ثلاثة من القضاة البدو في بئر السبع. أمّا قبائل شرق الأردنّ، فقد جرى تمثيلها بثلاثة مشايخ وقضاة، بالإضافة إلى السير غلوب باشا الإنجليزيّ (قائد الجيش العربيّ الاردني) نفسه. أمّا قبائل سيناء، فقد جرى تمثيلها بواسطة ثلاثة قضاة ومشايخ من سيناء، بالإضافة إلى مأمور سيناء نفسه. فقد أعطى الإنجليز هذه المحاكم صلاحيّات كاملة من أجل البتّ في قضايا خلاف بين العشائر البدويّة في سيناء وبئر السبع وشرقيّ الأردنّ.[27] جرت هذه اللقاءات بين ممثّلي المناطق الثلاثة بشكل دوريّ كلّ ستّة أشهر لمناقشة خلافات ومشاكل بين القبائل البدويّة.[28] يبدو جليًّا أنّ معرفة المشايخ بعضهم لبعض من منطقة شرقيّ الأردنّ وسيناء وبئر السبع ساعد كثيرًا على حلّ مشاكل مستعصية على الحكومة البريطانيّة الانتدابيّة، فكان البدو العرب يميلون إلى حلِّ مشاكلهم بموجب القضاء القبليّ المتّبَع لديهم دون تدخّل مباشر من الإنجليز فيها.

25. مقابلة مع اللورد أكسفورد- بريطانيا, 2009
26. وثائق الأرشيف القوميّ البريطانيّ- لندن PRO, CO 733/205/12
27. وثائق الأرشيف البريطانيّ- لندن. PRO, CO 733/205/12
28. Assaf, Likhovski. (2006). **Law and Identity in Mandate Palestine**. Chapel Hill: The University of North Carolina Press, p. 42.

نزاع مرير ومستمرّ حول ملْكيّة الأراضي في بئر السبع منذ نهاية الفترة العثمانيّة

سنُلقي الضوء بدايةً على كيفيّة تعامل الأتراك مع ملْكيّة الأرض في جنوب فلسطين، ومن ثَمّ كيف تطرّق الانتداب البريطانيّ لهذه المسألة الشائكة، وبعدها إلى سياسات الحكومة الإسرائيليّة في سنوات الخمسين والستّين تجاه ملفّ ملْكيّة الأراضي في النقب. ففي نهاية الفترة العثمانيّة، سَنّ الأتراك ما يسمّى بقانون الأراضي لعام 1858 كجزء من سياسة التنظيمات التي ضمّت جميع مَرافق الدولة العثمانيّة، حيث نصّ القانون العثمانيّ على تقسيم الأراضي إلى خمسة أنواع: الأراضي الملك؛ الأراضي الأميرية؛ الوقف؛ المتروكة؛ وأراضي الموات.[29] على الرغم من سنّ هذا القانون، لم يعمل الحكم العثمانيّ بجهد على تطبيقه في المناطق التي كانت مأهولة بأهل البادية، أو لم تكن تحت سيطرتهم المباشرة كما هو الحال في سائر جنوب فلسطين. لقد جاء في أحد التقارير في الأرشيفات البريطانيّة أنّ الأتراك لم يسعوا جاهدين في تطبيق قانون الأراضي بشكل منتظم في جميع أنحاء سيطرتهم، من ضمنها فلسطين حتى بعد سنوات طويلة من سن قانون الاراضي لعام 1858.[30] رغم ذلك، نجد أنّ الكثير من البدو في جنوب فلسطين وشرقيّ الأردن قاموا بتسجيل أراضيهم في الطابو العثمانيّ وما زالوا يحملون صكوكًا عثمانيّة حتّى يومنا هذا.

رغم الازدواجيّة في قوانين الأراضي العثمانيّة ومشكلة تطبيقها، سنرى أنّ هناك أدلّة قاطعة من الأرشيفات البريطانيّة تُبيّن أنّ عددًا لا يُستهان به من بدو بئر السبع سجّلوا أراضيهم في الطابو، وقاموا كذلك بدفع الضرائب على نحوٍ منتظم للحكومة العثمانيّة. فقد ذكر تقرير أرشيفيّ عثمانيّ من عام 1907 أنّ بدو بئر السبع دفعوا في ذلك العام (1906-1907) ضريبة العُشر على أراضيهم ومواشيهم، قُدّرت بـِ 30,000 ليرة تركيّة.[31] هذا التقرير يناقض على نحوٍ واضحٍ الرأيَ القائل إنّه لا ملْكيّة قانونيّة لأهل النقب على أراضيهم. فقد دفع البدو ضريبة العُشر على مواشيهم وأراضيهم، وهذا يظهر في تلك التقارير الأرشيفيّة. وكما ذكرنا سابقًا، إنّ أحد الأدلّة على ملْكيّة أراضي بئر السبع ذكرتْه حديثًا الكاتبة التركيّة ياسمين أفتشي، آتية بالدليل من أرشيفات إسطنبول، إذ ذكرت أنّ الحكومة العثمانيّة اشترت 2,000 دونم عام 1900 من شيخ قبيلة العزازمة حسن الملطعة، من أجل إعادة بناء مدينة بئر السبع.[32]

تبيّنُ وثيقة عثمانيّة أخرى من العام 1913 أنّ الشيخ حمّاد الصوفيّ -شيخ قبيلة الترابين، ورئيس بلدية بئر السبع آنذاك- قام بإرسال برقيّة إلى الوالي العثمانيّ نديم باشا يحذّره فيها من أيّ مسّ بملْكيّة الأراضي البدويّة في بئر السبع. وقد حذّر حمّاد الصوفيّ في التقريرِ الحكومةَ العثمانيّةَ من المسّ بملْكيّة أراضي البدو

29. Abu Hussein, H. and F, McKay. (2003) *Access Denied: Palestinian Land Rights in Israel*, London, New York: Zed Books.
30. وثائق الأرشيف القوميّ البريطاني -لندن PRO, CO 733/494/3
31. وثيقة نُقلت عن مركز المحفوظات البريطانيّ-لندن PRO, FO 195/2255
32. وهذا بالطبع ما أكّده عارف العارف في كتاباته الكثيرة، ولا سيّما في يوميّاته التي في جامعة أكسفورد.

في الجنوب الفلسطينيّ، وإلاّ فسوف تُعلن الثورة ضدّهم. بعد تحذير حمّاد الصوفيّ للقائم مقام العثمانيّ نديم باشا، اتّفق الطرفان على أن تعترف الحكومة العثمانيّة بملْكيّة أرض قبيلة الترابين كما هو مُتعارف عليها. وذكر التقرير أنّ الاختلاف بين حمّاد الصوفيّ والحكومة العثمانيّة على ملْكيّة الأرض أدّى إلى إرسال حملة تأديبيّة مكوّنة من بعض الجندرمة التركيّة لإرغام قبيلة الترابين للانصياع لأوامر الحكومة دون نجاح يُذكر.[33] من الجدير بالإشارة أنّه في العام نفسه (1913) قام الإنجليز الذين كانوا في مصر آنذاك بمسح فريد من نوعه لأراضي قضاء بئر السبع، وبإصدار خريطة تضُمّ كلّ قبائل جنوب فلسطين ومكان انتشارها وأراضيها. بذلك أصدر الإنجليز إحدى أوّل الخرائط المفصّلة التي تضُمّ غالبيّة قبائل قضاء بئر السبع، وتُبيّن مكان انتشارها وملْكيّتها للأراضي بصورة واضحة. دلّت الخريطة بكلّ وُضوح على مكان انتشار القبائل في الجنوب الفلسطينيّ، ممّا يُبرز سيطرة القبائل على المنطقة.[34]

الانتداب البريطانيّ يعترف بملْكيّة عرب بئر السبع على أراضيهم!

لقد قام الإنجليز بالاعتراف بملْكيّة أراضي بدو جنوب فلسطين دون مطالبتهم بتسجيلها بصورة رسميّة. وقد جاء على لسان اللورد أكسفورد حاكم بئر السبع في أربعينيّات القرن الماضي أنّ الإنجليز لم يقوموا بفتح أيّ مكاتب لتسجيل الأراضي في بئر السبع على غرار ما فعله الأتراك من قبل. لذلك، فقد اعتُرِف بأراضي عرب النقب كما كان مُتعارَفًا عليها دون إرغامهم على تسجيلها.[35] من الواضح أنّ الإنجليز لم يقوموا بتطبيق قانون الأراضي العثمانيّ بعدم سعيهم لفتح أيّ مكتب لتسجيل الأراضي في قضاء بئر السبع. يتضّح هذا من مستندات ونستون تشرتشل وزير المستعمرات البريطانيّ، الذي قام بزيارة إلى النقب واجتمع بالمشايخ في بئر السبع عام 1921 واعترف بملْكيّة أراضيهم دون أن يطلب إليهم تسجيلها في الطابو.[36] بالإضافة إلى وثيقة تشرتشل، هناك عدّة وثائق تدلّ أنّ عرب النقب طالبوا بالاعتراف بملْكيّة أراضيهم بنجاح كبير. ففي عام 1937، بُعثت برقيّة باسم جميع مشايخ قضاء بئر السبع (مذيَّلة باسْم الشيخ عزت العطاونة) إلى لندن مطالبين الإنجليز بالاعتراف بملْكيّة أراضيهم وبتخفيض الضرائب المُستحقّة عليهم نتيجة الأوضاع الاقتصاديّة الصعبة في جنوب فلسطين.[37] هذا ما كرّره مشايخ عرب النقب حين التقوا في مؤتمر الشريعة عام 1935 (في مضارب عشيرة الحاجّ إبراهيم الصانع) بالحاجّ أمين الحسيني، وأُخِذَ عهدٌ أنّ أراضي جنوب فلسطين هي أراضي وقف إسلاميّ غير قابل للمساومة.

33. وثيقة نُقلت عن مركز المحفوظات البريطانيّ-لندن PRO, FO 195/2452/1153
34. وثيقة نُقِلت عن مركز المحفوظات البريطانيّ- لندن PRO FO 925_41072
35. مقابلة مع اللورد أكسفورد، بريطانيا، تمّوز 2009.
36. وثائق الأرشيف القوميّ البريطانيّ في لندن PRO CO733/2.P.77
37. وثيقة نُقِلت عن مركز المحفوظات البريطانيّ- لندن PRO, CO 733/344/4

ثمّة دلالة أخرى على سعي البدو في سبيل تثبيت ملْكيّة أراضيهم، هي اللقاء بالمندوب السامي البريطانيّ عام 1937 في القدس لهذا الهدف. فوَفقًا لصحيفة «فلسطين بوست»، التقى وفد من مشايخ بئر السبع بالمندوب السامي في القدس بتاريخ 1937/5/1. وقد ضمّ الوفد كلاً من: الشيخ فريح أبو مدين؛ حسين أبو ستّة؛ حمد الصانع؛ عبد ربّه أبو حسين؛ حسن أبو جابر؛ حسن الوحيدي؛ موسى أبو معيلق؛ عيد ابن ربيعة؛ سلامة ابن سعيد؛ عديسان أبو عبدون؛ عبد الله أبو ستّة؛ حسن العطاونة؛ موسى أبو شنار. وقد حمل المشايخ رسالة واضحة للمندوب السامي البريطانيّ مطالِبين بتثبيت ملْكيّة أراضيهم على نحوٍ ما هو متعارَف عليه لدى البدو وعدم المسّ بملْكيّة الأرض في قضاء بئر السبع.[38] يظهر جليًّا أنّ بدو جنوب فلسطين في هذه الفترة انتزعوا اعتراف الحكومة الانتدابيّة بأراضيهم، فكلّ هذه الأمثلة تدلّ على أنّهم بذلوا جهودًا جبّارة وموفَّقة للحفاظ على ملْكيّتهم للأرض، وهذا واضح من طلباتهم العديدة التي وجّهووها إلى حكومة الانتداب.

التمسّك بقانون الأراضي العثمانيّ لرفض ملْكيّة عرب النقب منذ عام 1948

لم تعترف دولة إسرائيل منذ عام 1948 بملْكيّة البدو للأرض، رغم احتفاظ الكثيرين منهم بصكوك بريطانيّة وعثمانيّة تحدّد بعبارات قانونيّة تلك الملْكيّة، ويستند بعضها إلى قانون الأراضي العثمانيّ للعام 1858، والمرسوم البريطانيّ بشأن الأرض البور للعام 1921.[39] لكن يبدو أنّ السلطات الإسرائيليّة لم تُعِرْ تلك القوانين أيَّ اعتبار، حيث إنّ الأرض المسجّلة أو غير المسجّلة والتي يمتلك أصحابها وثائق أو لا يملكون، صودرت جميعها بموجب قوانين سُنّت خصّيصًا لهذا الغرض.

يملك الكثير من أهل النقب وبئر السبع في هذه الأيّام صكوكًا عثمانيّة وانتدابيّة تُثْبت دفعهم للضرائب وتُبيّن ملْكيّتهم للأرض. لكن السلطات الإسرائيليّة أصرّت أنّ هذه الوثائق التي يحملها البدو تعود إلى العهد التركيّ، وهي ليست دليلاً للملْكيّة، مدّعية بذلك أنّ أراضي البدو هي «أراضي دولة» أو أُتْبِعت للسلطان العثمانيّ، وليست ملْكيّة فردية. لكنْ عرب النقب لم يستسلموا لهذا القدر، فقد قدّموا الآلاف من ادّعاءات الملْكيّة منذ الخمسينيات للمحاكم والمؤسسات الاسرائيلية.

تشير الأرشيفات الإسرائيليّة إلى أنّ البدو حصلوا على وعود بعدم المسّ بملْكيّة أرضهم خصوصًا بعد عام

38. Palestine Post 01-05-1937

39. أبو سعد، إسماعيل (2010). عرب النقب: الماضي، الواقع الراهن وتحدّيات المستقبل، مركز النقب للتطوير الإقليميّ.
Shamir, R. (1996). "Suspended in Space: Bedouin under the Law of Israel", *Law and Society Review*, Vol. 30, no. 2, pp. 231-258.

1948. أضف إلى هذا أنّ البدو الذين جرى ترحيلهم من المنطقة الغربيّة في النقب حصلوا على وعود بالعودة إلى أراضيهم، لكنّهم سرعان ما اكتشفوا أنّ عودتهم إلى أرضهم هي مسألة شائكة وستستغرق سنوات طويلة.

تلك الوثائق تشير بوضوح أنّ البدو الذين هُجّروا من المنطقة الغربيّة للنقب إلى منطقة السياج («السياج» أو «المعزل» هو اسم أُطلِق على المنطقة التي جرى تركيز اهل النقب فيها تحت الحكم العسكريّ في شمال شرق النقب، ولا تشكّل هذه المنطقة سوى 10% من الأراضي التي كانت تحت سيطرة القبائل البدويّة قبل عام 1948) أرسلوا طلبات مختلفة إلى الحكومة الإسرائيليّة للسماح لهم بالعودة إلى أراضيهم التي استولى عليها الوصيّ على أموال الغائب، لكن دون جدوى. فعلى سبيل المثال، بعث بعض مشايخ النقب في عام 1950 برقيّة إلى الحاكم العسكريّ ميخائيل نيقبي مطالبين بالسماح لهم بالعودة إلى أراضهم التي أصبحت منطقة مغلقة، أو بالأحرى -كما يطلق عليها أهل النقب- المنطقة المحرّمة. كذلك لم يُسمح للبدو بالعودة إلى أراضيهم في النقب الغربيّ لجمع ما تركوا من متاع، وجَرَت السيطرة عليها من قِبَل الوصيّ على أملاك الغائب.[40]

ازدادت محاولات عرب النقب الضغط على السلطات الإسرائيليّة للاعتراف بملْكيّة أراضيهم في بداية الستّينيّات، عندما وضعت الحكومة خطط الاستيطان القسريّ. فقد رأى اهل النقب أنّ توطينهم القسريّ سيكون بمثابة دقّ المسمار الأخير في نعش ملْكيّة أراضيهم. في حزيران عام 1965، وَقّع 18 من مشايخ النقب على عريضة للاعتراف بأراضيهم بعثوا بها إلى رئيس الحكومة آنذاك ليفي إشكول. ذكر المشايخ في العريضة أنّ اهل النقب حصلوا على وعود بعد عام 1948 بعدم المسّ بأراضيهم، لكن يبدو أنّ هذا لم يتحقّق بعد. وبيَّنَ المشايخ في العريضة أنّ اهل النقب أصبحوا لاجئين في ديارهم، وذلك أنّ الحكومة لم تسمح لهم بالعودة إلى أراضيهم أو حتّى بفلاحتها. لذلك، ألحَّ مشايخ بئر السبع على تسوية ملْكيّة الأرض قبل أن يجري تطبيق خطط الاستيطان القسريّ التي بدأت تتبلور في بداية سنوات الستينات. ردّت الحكومة على هذه العريضة بالاجتماع مع مشايخ عرب النقب وما يقارب 60 من ممثّليهم في بئر السبع، بحضور مستشار رئيس الحكومة «للأقلّيّات» شموئيل طوليدانو وشلومو شامير مدير دائرة أراضي إسرائيل آنذاك. كانت نتيجة الاجتماع إقامة لجنة وزاريّة (لم تختلف كثيرًا عن لجنة غولدبيرغ أو برافير الحاليّة) للبتّ في ادّعاءات ملْكيّة البدو، لكن دون تقدّم ملموس.[41]

استمرّت الحكومات الإسرائيليّة في رفض ملْكيّة أراضي أهل النقب رغم تداول أمرها في أروقة المحاكم

40. أرشيف الجيش الإسرائيلّي: IDFA 1953/834-263
41. وثائق الأرشيف القومي الإسرائيلّي - القدس: ISA/GL 17003/1.

الإسرائيليّة منذ عام 1970. بالرغم من أنّ هناك إثباتات ملْكيّة عديدة، ذكرناها في هذا المقال، تدلّ على الانتشار التاريخيّ للقبائل في النقب وقضاء بئر السبع، ووجود مصادر عثمانيّة وبريطانيّة من الأرشيفات والروايات الشفويّة، كلّ هذا لم يُجْدِ قضيّة الاعتراف بملْكيّة الأراضي لاهل النقب، ونرى أنّ المداولات العديدة من الفترة الأخيرة لم تُجْدِ نفعًا هي كذلك، ولم تثمر في الحصول على اعتراف قانونيّ ولو لجزء بسيط بملْكيّة أهل النقب لأراضيهم. ولا تزال ثمّة قضايا ادّعاءات ملْكيّة أرض، فرديّة وجماعيّة، تعالَج في المحاكم المختلفة، لكن دون بصيص من الأمل في حسم هذه القضيّة الشائكة. في ظلّ كلّ ذلك، جاءت الحكومة الاسرائيلية الأخيرة بمخطَّط جديد، مخطط برافير، بعنوان «تسوية استيطان البدو في النقب» الذي يرمي إلى السيطرة على غالبيّة أراضي عرب النقب وتجميعهم في مساحات ضئيلة دون اللجوء الى حل جذري وعادل لهذه القضية المصيرية.[42]

ختاما نقول إنّ المصادر التاريخيّة (وعلى وجه الأخصّ الأرشيفان العثمانيّ والبريطانيّ) تُبيّن لنا الأهمّيّة التاريخيّة لقضاء بئر السبع وقاطنيه من القبائل العربيّة البدويّة. فعندما نفتح الملفّات التاريخيّة المحفوظة في أرشيفات لندن وإسطنبول، نرى أنّ لهذه المنطقة تاريخًا بعيدًا وحافلاً بالتفاصيل التي لا يمكن أن نتناساها، والتي تؤكّد أنّ النقب مرّ على مدار عصور عثمانيّة واستعماريّة بريطانيّة بكثير من الأحداث الهامّة التي ستبقى صفحة ناصعة في ذاكرة النقب، وتوضّح صمود أهل النقب فوق أراضيهم ونضالهم المستمر للحفاظ على أملاكهم وانماط حياتهم. لذلك، إنّ الحالة الحاليّة ما هي إلاّ استمرار للتاريخ النضاليّ لأهل النقب الذي ستكون نتيجته واحدة: الحفاظ على أراضي اهل النقب والاعتراف القانوني بها كما فعل الاتراك والانتداب البريطاني من قبل.

42. راجعوا –على سبيل المثال– المقالات الواردة في هذه النشرة: أحمد أمارة؛ أورن يفتحئيل؛ امطانس شحادة.